

او خشب واما اذا بقي شي من ذلك واخذ المشتري
 لا تقصا له من الارض حيث لم يكن تبعا للارض فلا يند
 من سقوق بعض الثمن بحصة ذلك لانه غير مال قائم
 بقي محتسبا عند المشتري فيكون له حصة من الثمن
 فيقسم الثمن علي قيمة الدار يوم العقد وعلي قيمة
 النقض يوم الاخذ كما في التبيين **قوله** وحصة العرضة
 ان نقض المشتري البناء قول فيقسم الثمن علي قيمة
 الارض والبناء يوم العقد بخلاف المسئلة الاولي وهي
 ما اذا تهدم البناء بنفسه وكان النقض باقيا حيث
 يعتبر فيها قيمة النقض يوم الاخذ بالشفعة كما في التبيين
قوله وذكر عمر الختل اقول لولا ذكره شرحا لم يعلم
 من المتن **قوله** فاذا اخذه المشتري الي اخره اقول
 وكذا يستقط حصته من الثمن في الفصل الاول لو هلك
 بافة سماويه واسد اعلم بالصواب **باب ما تكون**
الشفعة فيه قوله وما في حكمه كالملق اقول ان كان الملوق
 طريقه طريق السفل يستحق الشفعة بالطريق علي انه
 خليط في الحق وان لم يكن بان كان طريقه غير طريق
 السفل يستحقها بالمجاورة **قوله** لكن يشترط التقابض
 الي اخره اقول ويجب الطلب وقت **قوله** او بيعت
 بخيار هذا بخلاف ما لو شريت بخيار فانما يجب اتفاقا
 ثم اذا اخذها الشفيع في مدة الخيار لزم البيع لغير المشتري
 عن الرد

عن الرد ولا خيار للشفيع بان يني فيها في هذا الحصر
 نظر لان شرط وجودها انتفاع حق البايع ولا يختص
 بالمقابل يكون باع كالبيع وغيره من اضراره وان ملك
 المشتري كما عرف في البيع الفاسد فان باعها اخذها
 الشفيع باي البيعين شافا كما اخذ بالثاني اخذها
 بالثمن وان بالاول فبالقيمة وان اخذها بغير البيع
 كالهبة والمهر نقض تصرفه واخذت بالقيمة **قوله** ما ورد
 بخيار روية او شرط عطف علي او بيعت بيعا فاسدا
 الي اخره وسواء رد قبل النقض او بعده وسوا كان الرد
 بقضا او بدونه لم يكن للشفيع الشفعة لان الرد بخيار
 الروية والشرط ليس في معنى البيع الا يبري انه يرد
 من غير رضي البايع بل هو فسخ محض في حق الكل
 ورفع العقد من الاصل كانه لم يكن فيجوز اليه قديم
 ملكه فلم يستحق معني البيع فلا تجب الشفعة **قوله**
 او عيب بقضا فزيد بالقضا في الرد بالعيب لا سقاط الاخذ
 بالشفعة لان الرد به فسخ مطلق سواء كان بعد التبقي
 او قبله كذا في المعبرات كشروح الهداية وبه يعلم
 ما قوله بقضا متعلق بزد المصدر فيه في مثله وكان
 يمكن تصحيحه بتعليقه بولا المقدر في قوله او عيب
 بقضا لكن ياياه تصحيحه بعده بقوله يعني اذا سلمت
 الشفعة ثم رد البيع باحد ما ذكر بقضا التاخير فلا شفعة